

التهريب والحدود في شمال شرق المغرب (1845 - 1912)

عكاشة برحاب

كلية الآداب — المحمدية

اتخذت ظاهرة التهريب في المغرب بُعداً كبيراً في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وهي ليست وليدة هذا القرن كما يعتقد البعض، بل هي ظاهرة قديمة، وقد أصبحت الدولة المغربية أكثر وعياً بانعكاساتها الاقتصادية والسياسية منذ منتصف القرن التاسع عشر. وإذا كانت عمليات التهريب بسواحل الريف تعود إلى عهود قديمة وتلتقي جذورها بالجهاد البحري، فإن هذه الظاهرة جديدة عبر الحدود البرية بين المغرب والجزائر، ويعتبر تاريخ رسم الحدود بين البلدين سنة 1845 منطلقاً لها. وسنقتصر في هذه الدراسة على تلمّس أسبابها ورصد ملامحها وإبراز عواقبها الاقتصادية والسياسية منذ توقيع اتفاقية الحدود إلى تاريخ عقد الحماية سنة 1912.

وإذا كانت ظاهرة التهريب بسواحل الريف لا تختلف عن ظاهرة التهريب عبر الحدود البرية مع الجزائر من حيث الممارسات، فإن انعكاساتها على العلاقة بين المغرب والدول الأوربية كانت ذات أبعاد خطيرة؛ حيث كانت عملية التهريب مُركّبة، إذ كانت تجمع في غالب الأحيان بين نشاط التهريب والقرصنة البحرية، وتورّطت فيها دول أوربية مختلفة. ولا يسعنا في هذه الدراسة — التي نحاول من خلالها الكشف عن كُنْه الترابط بين التهريب والحدود — إلا أن نقتصر على الجانب المرتبط بالمغرب والجزائر، ولن نخوض في بحث ظاهرة التهريب بسواحل الريف، إلا أن ذلك لن يحول دون إثارتها من باب المقارنة؛ حيث كانت منطقة الريف

الشرقي على وجه الخصوص تجمع في كثير من الأحيان بين التهريب عبر البحر والتهريب عبر الحدود البرية نحو الجزائر.

أولاً — جذور ظاهرة التهريب :

1 — المفهوم والمصطلح :

قبل البحث في جذور ظاهرة التهريب، من المفيد أن نحاول الإحاطة بالمصطلح الذي نصادفه في الوثائق المغربية، حيث كثيراً ما يُعبر عنه بلفظ من أصل لاتيني «كُنْطَرَبَنْضُو»⁽¹⁾، وقد ظهر المصطلح لأول مرة بإيطاليا في بداية القرن السادس عشر (Contrabbando)⁽²⁾، ثم شاع تداوله في بلدان أوروبا إلى أن أصبح مصطلحاً عالمياً، ونرجّح أن يكون ظهور هذا المصطلح مرتبطاً بإحداث تشريعات تنظم التجارة إبّان ازدهار النظام المركنتيلي في أوروبا، إلى جانب الشروع في إثبات الحدود بين مختلف كياناتها، ويفيد المفهوم إدخال سلع دون أداء حقوق التعشير، أو إدخال مواد ممنوعة بطريقة سرية. ويُراد بالتهريب عموماً كل تجارة تقوم على خرق القوانين الجاري بها العمل وبالخصوص القوانين الضريبية، وتفترض هذه المراقبة أن تكون الدولة قد بلغت مستوى معيناً من التنظيم والقوة لاستخراج الحقوق من المطالبين بها.

أما فيما يتعلق بالمغرب، فمن المرجّح أن يكون المصطلح قد انتقل إليه عن طريق الإسبان بحكم الجوار وواقع الاحتلال لبعض الجزر والمواقع على سواحل الريف، حيث يلاحظ أن الصيغة الإسبانية (Contrabando) لا تختلف عن الصيغة الإيطالية بحكم انتائهما إلى اللغة اللاتينية. أما تاريخ شيوع هذا المصطلح بين المغاربة، فمن الصعب ضبطه، إلا أنه أصبح متداولاً في الاتفاقيات الدولية التي وقّعها المغرب منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ونذكر منها على سبيل المثال الاتفاقية الموقعة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1786⁽³⁾.

(1) يكتب المصطلح بأشكال متباينة في الوثائق المغربية، منها «كُنْطَرَبَنْضُو» و«كُنْطَرَبَنْدُو»...

(2) Dictionnaire encyclopédique Quillet, vol II, p. 1505

ويُقصد بمصطلح «contrabbando» كل نشاط تجاري لا يحترم القوانين الجاري بها العمل.

(3) انظر الفصل الثامن عشر من الاتفاقية الموقعة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1786 وأصلها محفوظ بمديرية الوثائق الملكية بالرباط (م.و.م).

وصار المصطلح أكثر تداولاً إبان المفاوضات التي راجت بين المغرب وبريطانيا العظمى في منتصف القرن التاسع عشر⁽⁴⁾، حيث أثبت المصطلح في الفصل الثالث عشر من نص الاتفاقية التجارية التي وقّعت بين البلدين سنة 1856⁽⁵⁾.

ومن المعروف أن المغرب صار مستهدفاً خلال القرن التاسع عشر بعمليات التهريب، التي كان يقوم بها مواطنو الدول الأوربية المتنافسة على المغرب قصد تسويق منتجات مصنّعة أو الحصول على مواد خام، الأمر الذي شجّع في كثير من الأحيان على ظاهرة التهريب بالسواحل الأطلسية والمتوسطية، خصوصاً بعد أن تخلى المغرب عن الجهاد البحري.

2 — من تهريب بحري إلى تهريب بري :

من المؤكد أن ظاهرة التهريب كانت حاضرة في الواجهات البحرية البعيدة عن المركز قبل رسم خط الحدود البرية بين المغرب والجزائر المحتلة، وقد وردت بعض الإشارات عن هذه الظاهرة في الوثائق المغربية، وكانت تخص السواحل الجنوبية الواقعة جنوب أكادير، والسواحل المتوسطية المحاذية لجبال الريف. وغالبا ما كان هذا التهريب المرتبط بالبحر يستمدّ جذوره من الاحتلال الإيبيري للسواحل الأطلسية والمتوسطية منذ القرن الخامس عشر، حيث صارت تلك المواقع المحتلة قواعد لرواج تجاري غير مشروع بين تجار أوريبيين وقبائل مغربية، وقد أُخليت تلك المواقع المحتلة على الساحل الأطلسي تباعاً منذ قيام الدولة السعدية — وكان آخرها موقع الجديدة الذي أخلاه البرتغاليون في عهد السلطان سيدي محمد بن الله في منتصف القرن الثامن عشر —⁽⁶⁾ مما أضعف حركة التهريب على الساحل الأطلسي، التي انتقلت إلى أقصى جنوب البلاد، أي إلى المناطق التي يصعب على

(4) خالد بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني، مراسلات جون درامون هاي مع المخزن، 1846-1886، دار ولادة، بدون تاريخ (1991)، الوثيقة رقم 24، ص 35-36، وهي بتاريخ 29-6-1853، وأيضاً الوثيقة رقم 26، ص 40-41. وهي مؤرخة في 14 شتنبر 1853.

(5) انظر نص الاتفاق في دورية الوثائق، التي تصدرها مديرية الوثائق الملكية، الرباط، العدد الثاني، 1976، ص 211-212.

(6) Brahim Boutaleb et Autres, *Histoire du Maroc*, Hatier, Casablanca, 1967, p. 263

المخزن مراقبة الرواج التجاري بها. وعلى عكس ما وقع بالساحل الأطلسي، فإن بقاء الاحتلال الإسباني بسبته ومليلية وبعض الجزر بساحل الريف أرسى تقاليد ظاهرة التهريب في الساحل المتوسطي، كما أن القرب من أوروبا ساهم بدوره في ترسيخ الظاهرة في هذه المناطق، وقد تقوّت بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 ب بروز نشاط التهريب عبر حدود برّية.

إلا أن المشكل الذي يفرض نفسه على المتتبع لظاهرة التهريب عبر الحدود البرية، هو التساؤل عن وجود أو غياب الظاهرة إبان الحكم التركي بالجزائر؟ أي قبل الاحتلال الفرنسي.

إن افتراض وجود الظاهرة بين شرق المغرب وغرب الجزائر في فترة الحكم التركي، يستلزم وجود حدود واضحة المعالم بين البلدين ووعي السكان بها والعمل على احترامها، وبناء على هذه الفرضية يمكن ملاحظة الظاهرة. وما هو ثابت في بعض المصادر التاريخية⁽⁷⁾ يكشف عن ظهور بوادر مشكلة الحدود إبان دخول الأتراك للجزائر وقيام الدولة السعدية، إلا أن الوعي بالحدود لم يبرز إلا في منتصف القرن السابع عشر إبان قيام الدولة العلوية، وبالضبط في عهد السلطان مولاي محمد، على إثر حدوث توتر بينه وبين أتراك الجزائر إثر غزوه لأحواز مدينة تلمسان⁽⁸⁾، فعهد لهم آنذاك بعدم اجتياز وادي تافنا، واعتبر بعض المؤرخين ذلك التعهد بمثابة اتفاق لضبط القسم الشمالي من الحدود⁽⁹⁾، إلا أن ذلك التعهد

(7) محمد الإفرائي المراكشي، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، تصحيح هوداس، مطبعة أنجي، باريس، 1888، ص 41-42.

محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، منشورات دار الغرب للتأليف والترجمة والنشر، مطبعة فضالة، 1978، الجزء الثاني، ص 431.

(8) أبو القاسم الزياني، البستان الظريف في دولة مولاي علي الشريف، مخطوط الخزنة العامة بالرباط، رقم 1577، ص 22-38.

أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، الجزء السابع، ص 20-21.

(9) أبو القاسم الزياني، الروضة السليمانية، مخطوط الخزنة العامة بالرباط، رقم 1275، ورقة 41.

عبد الرحمن بن زيدان، العلاقات السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999، ص 38.

لا يرقى إلى مستوى اتفاق دولي، إذ هو لا يتوفر على المقومات القانونية⁽¹⁰⁾. ويُستفاد من المصادر المغربية أن الوعي بالحدود قد انحصر خلال هذه الفترة في مستوى الحكام من الجانبين المغربي والتركي. ومن المؤكد أن خصوصية العالم الإسلامي لم تساعد على إدراك مفهوم الحدود بكل أبعاده كما كان الأمر سائدا آنذاك بين الدول الأوربية، حيث كان المسلم أينما حل وارتحل يعتبر نفسه في بلده، إلا أن هذه الخصوصية لم تمنع الحكام المسلمين من استخلاص الرسوم على القوافل التي كانت تمر بمناطق سلطتهم، ولا أدل على ذلك من إلزام التجار المرافقين لركب الحجيج بدفع الرسوم على السلع التي يتاجرون فيها أثناء مرورهم بهذا البلد أو ذاك، وأبرز مثال هنا ينطبق على الحجاج المغاربة أثناء مرورهم بالجزائر أو مصر، وهو ما تعكسه كتب الرحلات الحجية.

وتستلزم ملاحظة ظاهرة التهريب وعُي سكان المناطق الحدودية وإدراكهم بوجود حدود واضحة المعالم، وهذا واقع لم يكن قائما أثناء الحكم التركي للجزائر؛ حيث كانت قبائل الحدود من هذا الجانب أو ذاك تقوم بالمبادلات فيما بينها كأنها في بلد واحد، وبدون شك فإن انتماءها لملّة واحدة عاق وعيها بالتمايز بين الوضع هنا وهناك، فضلا عن عنصر القرابة والتشابه في التقاليد والعادات وانعدام عنصر التفاوت في المستوى الاقتصادي. وقد فرض هذا الواقع على سلاطين المغرب — خصوصا في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر — اتخاذ إجراءات تضمن لهم استخلاص الرسوم على السلع الموجهة إلى غرب الجزائر، فكانت القوافل تُلزم بدفع الحقوق بمدينة فاس قبل توجّحها إلى شرق البلاد⁽¹¹⁾، ونستخلص من ذلك كله غياب ظاهرة «كُنْطَرَبْنُضُو» عبر البرّ بين المغرب والجزائر أيام الحكم التركي، في وقت كانت الظاهرة نفسها سائدة بين الدول الأوربية، التي سبقت أن رسمت الحدود فيما بينها، وأدركت ما يستوجبه ذلك من حقوق

(10) عكاشة برحاب «مفهوم الحدود في الوثائق المغربية منذ احتلال الجزائر إلى سنة 1912»، أعمال ندوة المجالات الحدودية في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب، الحمديّة، 1999، ص 38-44.

(11) عكاشة برحاب «مشكلة التجارة بين المغرب والجزائر — 1830-1907»، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، كلية الآداب، عين الشق، الدار البيضاء، 1989، الجزء الثاني، ص 247-258.

وواجبات⁽¹²⁾.

3 — التهريب عبر الحدود البرية :

إن احتلال الجزائر سنة 1830 والشروع في إثبات معالم الحدود مع المغرب بعد اتفاق مغنية سنة 1845، ترتّب عليه وعي المخزن بانعكاسات رسم الحدود على القبائل المغربية، والتي قد تمس الجوانب السياسية والتجارية على وجه الخصوص. حيث أدرك المخزن المخاطر المترتبة على خضوع بلد إسلامي مجاور لحكم دولة غير إسلامية، مما جعل مشاكل الحدود وتبعاتها تتصدّر اهتمام سلاطين المغرب منذ ذلك الوقت، فاتخذوا عدة إجراءات للحدّ منها⁽¹³⁾.

من المعلوم أن الحكام المسلمين كانوا يحرصون على حظر بيع كل ما من شأنه أن يساعد الكفار ويقوّيهم، ليس في زمن الحرب فحسب، بل حتى في وقت السلم. وفي هذا السياق فقد دعا السلطان عبد الرحمان بن هشام قبائل الحدود إلى مقاطعة المعاملات التجارية مع النصاري والمنتصرة، خصوصا بعد وقعة إسلي سنة 1844 رغم إعلان الصلح والمهادنة الذي أعقبها. والجدير بالملاحظة أن المخزن لم ينعت هذه المعاملات التجارية بمصطلح «كُتْطَرَبْنُضُو»، وكانت تتمثل بالخصوص في بيع منتجات فلاحية للجيش الفرنسي، بل اعتبر ذلك «البيع نفاقا»⁽¹⁴⁾. إلا أن دعوة المقاطعة لم تلق آذانا صاغية، بسبب غموض وتناقض الخطاب المخزني الموجه لقبائل الأطراف الشرقية، حيث كيف يمكن التوفيق بين إقرار الصلح والمهدنة مع الكفار، وفي ذات الوقت إصدار الأمر بمنع التجارة وعدم التعامل معهم. لم تكن السلطات الفرنسية بالجزائر من جهتها متحمّسة لتسهيل الرواج

(12) Daniel Nordman, «Problématiques historiques : Des frontières d'Europe aux frontières du Maghreb (XIX^e siècle)». In *Profil du Maghreb, Frontières, Figures et territoires (XVIII^e - XX^e siècle)*, Publications de la Faculté des Lettres, Rabat, 1996, pp. 25-27.

ملاحظة : كانت إيطاليا من بين الدول التي اهتمت بتاريخ الحدود، نظرا للتقسيم الذي ميزها خلال عدة قرون قبل أن تتوحد في منتصف القرن التاسع عشر.

(13) عكاشة برحاب، «مفهوم الحدود في الوثائق المغربية»، م.س، ص 44-45.

(14) رسالة من قائد وجدة محمد بن الهاشمي إلى محمد بن إدريس بتاريخ فاتح شوال 1260/14 أكتوبر 1844، نقلا عن :

Hamet Ismael, «Le gouvernement marocain et la conquête d'Alger». In *Académie des Sciences Coloniales, Annales*, I, 1925, p. 109.

التجاري عبر البرّ قبل اتفاق رسم الحدود، وإخماد المقاومة التي كان يتزعمها عبد القادر الجزائري، إذ كانت تخشى أن يساهم ذلك في إمداد المقاومة الجزائرية بكل ما كانت تحتاجه، وبالتالي تزداد قوة وتستمر وقتاً أطول. وفي هذا السياق استصدرت السلطات الفرنسية بالجزائر مرسوما بتاريخ 16-12-1843 يحظر المبادلات البرية بين المغرب والجزائر⁽¹⁵⁾، ويُستفاد من المعطيات المتوفرة أن القرار الفرنسي كان ظرفياً ومؤقتاً، ومرتبطاً بالمقاومة الجزائرية التي اتخذت شمال شرق المغرب قاعدة لها. وكان هذا الحظر غير المعهود بين قبائل مغربية وأخرى جزائرية بدايةً لحركة تجارية لا تخضع لهذا الجانب أو ذاك.

وبرز منذ البداية تباين في وجهات النظر بين المغرب وفرنسا إزاء المبادلات البرية، وكانت لكل طرف مبرراته الخاصة به والتي تتناقض مع مصلحة الآخر. إذ سرعان ما تأكد ذلك بشكل جلي إبّان مصادقة السلطان عبد الرحمان بن هشام على اتفاق مغنية سنة 1845، وكانت فرنسا تحاول جرّ المخزن إلى توقيع اتفاق تجاري مكمل لاتفاقية الحدود، إلا أن السلطان رفض ذلك بشكل قاطع⁽¹⁶⁾. وهذا القرار — الذي لا يجاري ما كان سائداً بين قبائل شرق المغرب وغرب الجزائر — ساهم بدوره في حركة تجارية لا تخضع للمخزن.

وبعد أن رفض المخزن توقيع اتفاق تجاري مع السلطات الفرنسية بالجزائر المستعمرة، عمدت هذه الأخيرة إلى استصدار قوانين من شأنها تشجيع القبائل المغربية المحاذية للحدود على المتاجرة مع غرب الجزائر⁽¹⁷⁾، رغم أوامر المنع التي

(15) Ed. Déchaud, *Le commerce algéro - marocain*, Alger 1906, p. 15

أنظر أيضا :

عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، 1873-1907، منشورات جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1989، ص 293-294.

(16) رسالة السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى بوسلهم بن علي أزروط بتاريخ 27 ربيع الأول عام 1261 / 5 أبريل 1845، دورية الوثائق، م.س، العدد الأول، ص 186، وورد في الرسالة ما نصه «... وزادوا مع ذلك مجاراته في أمر البيع والشراء بين الإيالتين بما لم نأذن لهم فيه ولم نخرج عليه ولا خير للمسلمين فيه...».

(17) مرسوم 11 غشت 1853 المنظم للمبادلات بين البلدين ورفع الحظر على المنتجات المغربية المصدرة برا إلى الجزائر.

مرسوم 17 يوليوز 1867 الذي أعفى المنتجات المغربية المصدرة برا إلى الجزائر من أداء الرسوم الجمركية. انظر : Ed. Déchaud, *op. cit.*, p. 15-16

أصدرها المخزن وعزّزها بخلفية دينية؛ حيث كثيراً ما دعا السلطان قبائل الأطراف الشرقية إلى «مقاطعة الكافر ومصارمة أهل شيعته» مستشهداً بآيات قرآنية، وفي مرحلة لاحقة صار كل من خالف الأوامر المخزنية معرضاً للعقاب والزجر⁽¹⁸⁾، وهذه من الإشارات الأولى الدالة على بداية محاربة كل تجارة غير مرخص بها عبر الحدود البرية بين المغرب والجزائر.

ثانياً — انتشار ظاهرة التهريب عبر البر :

بعدما كان استعمال مصطلح «كُنْطَرَبْنُضُو» ينحصر في الواجهات البحرية، صار أكثر تداولاً في الخطاب المخزني للتعبير عن الظاهرة الملاحظة عبر الحدود البرية. وهذا الأمر يدفع المتتبع للظاهرة إلى البحث عن الأسباب التي ساعدت على انتشارها في شمال شرق البلاد عبر الحدود البرية.

1 — عزلة شمال شرق المغرب :

من المفترض أن سكان شمال شرق المغرب قبل احتلال الجزائر كانوا يحصلون على حاجياتهم من السلع الأوربية عبر ثلاثة مسالك. أوّلها المسلك البري الذي ينطلق من طنجة إلى فاس، ومنها إلى وجدة. ومعروف أن هذا المسلك كان غير مأمون من خطر قطاع الطرق أو الثائرين على السلطة المركزية. ومن ثم فلم يكن يزوّد الأطراف الشرقية بشكل منتظم. كما أن المخزن لم يكن يتوفّر على مرسى مفتوح للتجارة بسواحل شمال شرق البلاد، بل كان أقرب مرسى على الساحل المتوسطي للمنطقة الحدودية يتمثل في مرسى تطوان، الذي كان يزود في بعض الأحيان مناطق الريف بالمنتجات الأوربية عن طريق البحر وفي ظروف صعبة. أما سكان شرق البلاد فكانوا يتجهون إلى بعض المراسي بغرب الجزائر كلما تعذّر عليهم ربط الاتصال بفاس، ومنها على وجه الخصوص مرسى الغزوات أو وهران الخاضعين لحكم الترك، وشكّل هذا الاتجاه المسلك الثاني من حيث إمداد شمال شرق البلاد بالمواد الأوربية، لكن في غالب الأحيان كانت قبائل هذه المنطقة تتجه إلى مليلية، التي أصبحت تمثّل المسلك الثالث والرئيسي نحو مصدر المنتجات الأوربية؛ بل

(18) عبد الرحمن بن زيدان، تخاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط، 1933، الجزء الخامس، ص 75، 125-126.

أصبح من المعتاد أن تنتظم قوافل من جنوب شرق المغرب للتردد على هذا المنفذ البحري المحتل من طرف اسبانيا. ومما شجع على ذلك أن المخزن المركزي لم تتوفر له الوسائل لمراقبة هذه التجارة، ولم يكن بوسعه منعها، ويمكن تفسير هذا الموقف بوعي المخزن بعجزه عن إمداد المناطق الشرقية بالمنتجات الأوربية التي كانت في حاجة إليها، وكما هو معلوم فإن انتشار استعمال السلع الأوربية (أوانٍ منزلية ومنسوجات...) واتساع ظاهرة شرب الشاي⁽¹⁹⁾ ولد مزيدا من الحاجيات التي عجز المخزن المركزي عن تأمين وصولها بشكل منتظم إلى المناطق الحدودية. وبذلك هيا هذا الواقع المعيش بشمال شرق البلاد ظروفًا ملائمة لحركة تجارية لا تخضع لمراقبة الدولة.

2 — تفاوت متزايد بين الجزائر والمغرب :

بعد احتلال الجزائر قامت فرنسا — وهي من بين أكبر الدول الصناعية آنذاك — بإنجاز مشاريع عديدة، ارتبط جلها بالبنية التحتية⁽²⁰⁾، منها على سبيل المثال إحداث خطوط للسكة الحديدية تنطلق من وهران في اتجاه شرق المغرب وجنوبه، مما سهل عملية تنقل الأفراد ونقل السلع وتزويد أسواق غرب الجزائر بكل ما كانت تحتاجه، وقد كان هذا العامل حاسما في استمالة التجار المغاربة وتشجيعهم على التردد إلى الأسواق الجزائرية ودفعهم إلى التخلي عن القيام بمشترياتهم من مليلية. وكان ذلك بداية لمنافسة شديدة بين أسواق غرب الجزائر ومليلية المحتلة. بالإضافة إلى بناء الطرق وتوسيع شبكتها في اتجاه المغرب، والعمل على تشجيع استعمال العربات المجرورة بالخيول سواء لنقل المسافرين أو لنقل البضائع. ورغم معارضة المخزن لاستعمال هذا الوسيلة للربط بين مغنية ووجدة، فإن السلطات الفرنسية بغرب الجزائر نهجت سياسة الأمر الواقع، وصارت عربات جزائرية تتردد على وجدة رغم انعدام طرق صالحة لاستعمالها، ويستفاد من الوثائق المغربية أن التجار المغاربة قد استحسنوا هذا النوع من النقل رغم تحذير المخزن

J.L. Miège, *Sucre, Sucrieries et douceurs en Méditerranée*, Paris, C.N.R.S. 1991 (19)

عبد الأحد السبتي وعبد الرحمن الخصاصي، من الشاي إلى الأناي، منشورات كلية الآداب، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، 1999.

Pierre Goinard, *Algérie, L'œuvre française*, Robert Laffont, Paris 1984, p. 180 (20)

بعدم استعماله، بل ذهب الأمر بالمخزن إلى وضع حواجز لعرقلة مرور العربات القادمة من مغنية⁽²¹⁾، وكان هذا النقل يساهم بدوره في نشاط التهريب، حيث كان رجال المخزن على بينة من الأمر، فبرّروا بذلك منعه، واعتبروه مقدّمة للمطالبة ببناء الطرق الصالحة للعربات، ثم يكون مطية للمطالبة ببناء خط للسكة الحديدية⁽²²⁾.

كما أن إحداث بعض الصناعات الخفيفة بغرب الجزائر ساهم بدوره في تشجيع ظاهرة التهريب، ودخول بعض المواد — التي لم تكن ذي قيمة من قبل — في دائرة التهريب، فعلى سبيل المثال فإن نبات الحلفاء الذي كان من قبل لا يلقي رواجاً كبيراً في المغرب، حيث كان استعماله منحصراً في مصنوعات تقليدية، قد أصبح مادة مطلوبة بغرب الجزائر لتلبية حاجيات بعض الصناعات⁽²³⁾، وبذلك صارت الحلفاء من المواد التي يشتغل الناس بتهريبها إلى الجزائر، وكان الإقبال عليها كبيراً خصوصاً بمنطقة الظهراء جنوب وجدة وبشرق الريف إلى حدّ أن انشغل المخزن بأمورها، ويفسر ذلك الإقبال بكون الحصول عليها لم يكن يتطلب رأسمال، بل يكفي اجتثاثها من الأرض ونقلها إلى أسواق غرب الجزائر. وكثّر الإقبال على تهريبها في فترات الجفاف والمجاعة. وبذلك فإن تصنيع الحلفاء بغرب الجزائر جعلها مادة مطلوبة، ومن ثم صارت في عداد المواد المهربة إلى الجزائر براً عبر الحدود الشرقية وبحراً من سواحل الريف⁽²⁴⁾. وبعد أن اتسع أمر تهريب الحلفاء اعترف المخزن بالأمر الواقع ووافق على تصديرها إلى الجزائر خصوصاً في فترات الجفاف والقحوط ولكن دون إعفائها من رسوم التعشير⁽²⁵⁾، ومهما حاول المخزن مراقبة

L. Voinot, «Le retour incessant des difficultés de frontière avec le Maroc, 1893-1896», (21) *Bulletin de la Société de géographie et d'archéologie d'Oran*, 1930, p. 280 et 321-322.

(22) رسالة من الأمين الحاج علال بن محمد المقرّي إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 10 رجب 1307/2 مارس 1890. مديرية الوثائق الملكية، الرباط، ملف وجدة.

(23) Pierre Goinard, *op. cit.*, pp. 180-181

(24) من القائد حميدة بن علي الشجعي إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 28 ربيع الثاني 1301/26 فبراير 1884، م.و.م الرباط، ملف وجدة.

من قاضي كبدانة إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 9 ذي القعدة 1300/11 أكتوبر 1883، الخزنة الحسنية، محفظة رقم 10.

(25) من عامل وجدة إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 28 ربيع الثاني 1301/26 فبراير 1884=

بيع الحلفاء إلى الجزائر فإنه لم يتأت له ذلك، نظرا لبعد مسالك تهريبها عن مركز السلطة بشمال شرق المغرب (وجدة).

كما أن إحداث مطاحن للحبوب بوهران وتلمسان شجع بدوره على تهريب الحبوب من شمال شرق البلاد إلى غرب الجزائر خصوصا في الفترة التي يتحقق خلالها فائض في محصول الحبوب⁽²⁶⁾. إلا أن الاتجاه المعاكس هو التغلب في تهريب الحبوب أو الدقيق (أي من غرب الجزائر إلى شرق المغرب)، نظرا لفترات الجفاف والقحوط المتلاحقة التي ميزت المناطق الحدودية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولا يجب إغفال هجرة اليد العاملة المغربية من شمال شرق البلاد على وجه الخصوص بهدف العمل في الضيعات الفلاحية، التي كان يمتلكها الفرنسيون أو من أجل العمل في أورش بناء السكة الحديدية، وكانوا يُعدّون بالآلاف⁽²⁷⁾، وقد كانت أوتهم إلى مواطنهم مناسبة لبعض الأعمال التهريرية، خصوصا في فترات القحوط والمجاعات، حيث كانوا ينقلون بعض المواد الاستهلاكية المطلوبة في مثل تلك الفترات، وخصوصا الدقيق والأرز⁽²⁸⁾، وبما أن الكميات التي كانوا يستطيعون حملها لا تزيد عن حاجيات أسرة واحدة خلال أيام معدودة، فقد أعفاهم المخزن من دفع رسوم التعشير. وما يهتّمنا من هذه الإشارة ليس هو حجم

= م.و.م. الرباط ملف وجدة. وثبت فيما يلي فقرة من الرسالة : «... وبعد وصلنا كتاب سيدنا أعزه الله على تسريح الحلقة لمرسى الغزوات لأجل الضرورات التي تبيح المخطورات من عام واحد من جمادى الأولى إلى انتهاء العام الآتي، وجعل سيدنا الشريف ربع ريال لكل قطار عُشراً لكل من يتسوق بها للمحل المعين، وأمين المستفاد بوجدة هو القابض ذلك العشر، فالخلفة يبيعها جميع الأعراب أهل أنجاد والمهاية والشجع وغيرهم...».

(26) رسالة من أمين وجدة إلى الحاج المعطي الجامعي بتاريخ 9 ذي القعدة 1309 / 5 يوليوز 1892، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

Francis Llabdor, *Port Say et son fondateur*, L. Fouque, Oran, 1955, p. 20-21.

(27) Ed. Déchaud, *op. cit.*, p. 101

وقد قدر المؤلف عددهم بـ 50.000 عامل سنة 1905.

Pierre Goinard, *op. cit.*, p. 157, note n° 2.

(28) من عامل وجدة إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 22 ذي الحجة 1315 / 14 مايو 1898، م.و.م، ملف وجدة.

المواد المهرّبة وقيمتها المالية، بل انتشار ظاهرة التهريب بين عامة الناس، حيث لم تعد مقتصرة على كبار التجار وسماسرة الماشية. بل انتشر أمر التهريب بين العسكر الخيم بوجدة أو بقصبة العيون في مطلع القرن العشرين، ويفسّر لجوء الجند إلى نشاط التهريب بسبب انقطاع المؤونة والرواتب عنهم، خصوصا خلال المواجهة التي قامت بين المخزن الشرعي والثائر الجليلي الزرهوني.

3 - القحوط والمجاعات :

يُستفاد من الوثائق المغربية والفرنسية أن شمال شرق المغرب عانى كثيرا من تتابع فترات القحوط والمجاعات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وإذا كانت هذه الظاهرة عامة في المغرب⁽²⁹⁾، فإن المنطقة الشرقية قد تأثرت كثيرا منها بسبب طبيعة المناخ، وخصوصا بسبب العزلة التي كانت تعيشها آنذاك، فضلا عن بعدها عن المركز، فإذا كانت تطوان أو طنجة على سبيل المثال يتم تزويدها بما يكفيها من الحبوب في فترات الشدة، إما عن طريق الاستيراد من أوروبا، أو اللجوء إلى إمدادها بما كان متوفراً من الحبوب في الشاوية عن طريق البحر، وهذا ما تعكسه الوثائق المغربية⁽³⁰⁾، فإن شمال شرق المغرب في فترات القحوط والمجاعات لم يكن يجد ملاذه في المخزن المركزي كما كان الحال بالنسبة لتطوان وطنجة، بل كان يجد مبتغاه في أسواق غرب الجزائر المحتلة، نظرا لعجز المخزن عن توفير الحاجيات المطلوبة، وبسبب خوف التجار من المغامرة بجلب تلك الحاجيات عبر مسالك برية غير مأمونة، حيث يزداد انعدام الأمن في الطرقات أثناء القحوط والمجاعات. وكانت قبائل شمال شرق المغرب واعية بالعزلة التي كانت تميزها عن ساكنة الواجهة البحرية الأطلسية، فكانت تطالب المخزن بضمان إمدادها

(29) محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1992.

(30) دورية الوثائق م.س، العدد 6، وثيقة رقم 751 ص 43، وثيقة رقم 772 ص 98-99، وثيقة رقم 826 ص 265، وثيقة رقم 862 ص 406-407.

من السلطان عبد العزيز إلى الطريس بتاريخ 25 ربيع الثاني 1318 / 22 غشت 1900، تطوان رقم 86/18.

من أمناء الدار البيضاء إلى الطريس بتاريخ 24 رمضان 1318 / 15 يناير 1901، م.و.م، الرباط.

بالحبوب على وجه الخصوص في فترات القحوط والمجاعات، وكانت قبائل الريف في مقدّمة المطالبين بذلك، أسوة بما كانت تحصل عليه تطوان وطنجة من مساعدات في مثل تلك الفترات⁽³¹⁾.

هذه الأسباب جميعها ساهمت بشكل فعال في تهريب الحبوب من غرب الجزائر نحو شمال شرق المغرب عبر الحدود البرية⁽³²⁾. وقد كانت السلطات الفرنسية واعية بأهمية الدور الذي كانت تمثله أسواق غرب الجزائر في فترات الجفاف بالنسبة لشمال شرق المغرب، فكانت كلما أرادت معاقبة إحدى القبائل المغربية لسبب من الأسباب، فإنها تمنعها من دخول الأسواق الجزائرية لاكتيال الزرع⁽³³⁾، وكان الأمر أشد وطأة على القبائل الرحّل في جنوب شرق البلاد على وجه الخصوص، نظرا لبعدها عن البحر وصعوبة وصول الإمدادات إليها.

وقد تفتن المخزن لهذا الأمر في نهاية القرن التاسع عشر وحاول في بعض الأحيان توفير الحبوب للمنطقة الشرقية في فترات الشدة والعوز، إلا أن هذا الأمر لم يتأتّ إلا مرة واحدة حسب ما توفّر لدينا من وثائق، واستفادت منه على وجه الخصوص «عمالة وجدة» سنة 1898⁽³⁴⁾، بينما لم يتمكن المخزن من الوفاء بوعوده بإمداد شرق الريف بالحبوب سنة 1900 بعد خمسة أعوام متتالية من الجفاف⁽³⁵⁾، إذ تجاوز المشكل إمكانية الدولة المغربية من حيث المال ومن حيث وسائل النقل، وزاد من صعوبة الأمر انعدام مرسى مجهز ومفتوح للتجارة بساحل شمال شرق البلاد.

(31) من عمال الريف إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 17 ذي الحجة 1317 / 23 أبريل 1900 م.و.م.

(32) تسبب تهريب الحبوب إلى شرق الريف في أزمة سياسية بين المغرب وفرنسا في منتصف سنة 1900. وهو ما يعرف بقضية القائد هرفوف من الجانب المغربي وبقضية بوزي «Pouzet» من الجانب الفرنسي، انظر ملف القائد هرفوف، م.و.م، وانظر أيضا :

Francis Llbador, *op. cit.*, pp. 113-120.

(33) Archives de Service Historique de l'Armée, Vincennes, 3 H 19. Rapport du 9-6-1883

(34) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 276-277.

(35) من عمال الريف إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 23 رمضان المعظم عام 1318 / 14 يناير 1901 م.و.م، الرابط.

4 — مقتضيات اتفاق 1856 :

زَيّن الوزير المفوض البريطاني للسلطان إقرار حرية التجارة بكونها تساهم في الرفع من مداخيل الدولة والقضاء على ظاهرة التهريب، ومما ورد في إحدى رسائله إلى السلطان : «... والكنطربنض في هذه الإيالة في الزيادة هذه مدة عشر سنين من أسباب ما ذكرنا من كنطردات وما يشبه ذلك، ونحن محققون بأن الفرق في الأعشار وبالشروط الجداد (كذا) وبإعطاء الأمر بالعقوبة الشديدة لمن فعل الكنطربنض من الخدام ليثبت نصحننا لدى سيدنا في سنة أو ستين»⁽³⁶⁾.

وكما هو معلوم فقد حدّد اتفاق 1856 الرسوم المستحقة على الصادرات والواردات الواجب استخلاصها في المراسي المفتوحة للتجارة⁽³⁷⁾، فإذا كان تطبيق هذا الاتفاق بالواجهة البحرية الأطلسية على وجه الخصوص قد حدّد من ظاهرة التهريب وفرض مراقبة الدولة بشكل فعال على الصادرات والواردات، فإنه من الصعب تطبيق مقتضيات الاتفاق المذكور بمناطق الحدود، من جهة بسبب موقف المخزن آنذاك الداعي إلى مقاطعة كل أشكال المبادلات التجارية براً مع الجزائر، على الأقل من الجانب الرسمي، ومن جهة ثانية لم يكن يتوفر شمال شرق المغرب على مرسى مفتوح للتجارة لتطّبق به مقررات اتفاق 1856. بل يمكن القول إن تطبيق مقتضيات الاتفاق المذكور بالواجهة الأطلسية كان وراء ازدهار ظاهرة التهريب عبر البر بين المغرب والجزائر، حيث صارت بعض المنتجات الفلاحية تتخذ وجهة شرق المغرب لتروّج بأسواق غرب الجزائر، خاصة تلك المنتجات التي كانت تحتاج إلى ترخيص مسبق من المخزن، ونذكر منها على سبيل المثال الحبوب والماشية.

ثالثاً — آليات محاربة التهريب :

1 — أهم المنتجات المهربة :

من الصعب ضبط كل المنتجات التي كان يروّجها المهربون عبر الحدود البرية،

(36) خالد بن الصغير، مراسلات جون درامون هاي، م.م، وثيقة رقم 31، ص 55-56.

(37) دورية الوثائق، م.م، العدد الثاني، الشرط السابع من نص الاتفاق المغربي — البريطاني، ص 205-208.

ولكن يمكن من خلال الوثائق رصد أهم تلك المنتجات على الشكل التالي :

تهريب في اتجاه المغرب	تهريب في اتجاه الجزائر
حبوب (الشعير على وجه الخصوص)	الماشية بكل أنواعها (غنم وبقر)
الدقيق والسميدة	الصوف
الأرز	الجلود
السكر	حبوب (في حالة فائض)
الشاي	الحلفاء
القهوة	الفحم (الخشبي)
المنسوجات (الكتان)	الدباغ
أوان منزلية	الخشب
أدوات حرفية	البرتقال (جبل بني يزناسن)
الكبريت	
غاز الإنارة (الكاز)	
الشموع	
أسلحة (اكلايط)	
ذخائر حربية (قرطوس)	
التبغ (الدخان)	

يُستفاد من هذا الجرد المقتضب لأهم المواد المهّربة أن هناك مواد ممنوعة (الأسلحة والذخائر الحربية...) كان يتم إدخالها إلى شرق المغرب، وجلّها كان يُسرّب إلى أسواق البوادي عن طريق شرق الريف، حيث كان بإمكان بعض المراكب الصغيرة أن تفرغ حمولتها دون متاعب كبيرة⁽³⁸⁾، ومصدر هذه الممنوعات مراسي غرب الجزائر (وهران والغزوات) أو مراسي أوربية. وقد اتخذ تهريب الأسلحة أبعادا خطيرة أيام ثورة الروكي في مطلع القرن العشرين، حيث

(38) من السلطان عبد العزيز إلى الطريس بتاريخ 18 ربيع الثاني 1313 / 8 أكتوبر 1895 م.و.م، ملف وجدة، أصل الرسالة محفوظ بخزانة تطوان تحت رقم 65/14.

Germain Ayache, *Les origines de la guerre du Rif*, SMER. Rabat 1981, p. 180.

كانت السلطات الفرنسية بالجزائر تغض الطرف عن تهريبها إلى مقر الثائر بقصبة سلوان. وتحمّست لهذه التجارة المحرّمة أطراف فرنسية كانت تتطلع إلى الحصول على امتيازات في المناطق التي كانت تحت سيطرة الروكي آنذاك⁽³⁹⁾.

وقد ارتفعت وتيرة تهريب السلع الأوربية من الجزائر المحتلة إلى شرق المغرب بعد إحداث أسواق حرة بالغرب الجزائري في نهاية القرن التاسع عشر⁽⁴⁰⁾.

أما أهم المنتجات المهربة إلى الجزائر فتمثلت في الماشية على وجه الخصوص⁽⁴¹⁾، حيث كانت تُسمّن هناك ثم تصدّر إلى فرنسا أو بعض الدول الأوربية. وكانت وراء تهريب الماشية دوافع كثيرة، نذكر منها الأسعار المغرية بأسواق غرب الجزائر، والإعفاء من رسوم التعشير من الجانب الفرنسي ماعدا رسوم الإحصاء ورسوم صحية⁽⁴²⁾، وهي رسوم رمزية، يضاف إلى ذلك التملص من أداء الحقوق للمخزن الذي كان يمانع في منح ترخيص لتصدير الماشية عبر الحدود البرية، ومن شأن ذلك كله تحقيق أرباح طائلة، مما أغرى سمسرة الماشية من الجزائريين والفرنسيين والمغاربة على حد سواء.

وإذا كان من الصعب تقدير الماشية المهربة عبر الحدود البرية من الجانب المغربي، فإن السلطات الفرنسية بغرب الجزائر كانت تحرص على إحصاء المواشي وفرض مراقبة صحية عليها طبقا للقوانين المعمول بها آنذاك، مما مكّن من تقدير عددها بشكل أدق⁽⁴³⁾، ويتبيّن من تلك الإحصائيات حجم الخسارة المالية الكبيرة التي لحقت بمداخيل الدولة المغربية.

(39) من وزير خارجية المغرب عبد الكريم بن سليمان إلى النائب الحاج محمد الطريس بتاريخ 7 ذي الحجة 1323 / ثاني فبراير 1906 م.و.م، الرباط.

(40) Mhammed ben Rahhal, «Mémoire sur la création d'un marché franc à Marnia», *Bull de la Société de géographie et d'archéologie d'Oran*, 1892, pp. 493-502.
Ed. Déchaud, *op. cit.*, pp. 21-26.

(41) عبد الرحمن المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيتاون واخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1995، ص 393-396.
— عكاشة براحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 296-300.

(42) Ed Déchaud, *op. cit.*, pp. 15-16

(43) المصدر نفسه، ص 91.

عبد الرحمن المودن، م.س، ص 393-394.
عكاشة براحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 297.

ومما سهّل تهريب الماشية عبر الحدود البرية على وجه الخصوص عدم وضوح معالم الحدود بين المغرب والجزائر، حيث كانت تُجلب قطعان الماشية من أحواز فاس وتازة إلى أسواق ناحية وجدة بحجة التجارة أو بدعوى الرعي بمناطق قريبة من الحدود، ومن ثمّ يسهل جوازها إلى أسواق غرب الجزائر. وتواطأ مع السماسرة والمهربين ذُوو النفوذ وأصحاب السلطة المحليين، فانزعج المخزن من استفحال هذه الظاهرة على وجه الخصوص⁽⁴⁴⁾، ويكفي مراجعة الوثائق المخزنية التي تعود إلى هذه الفترة ضمن ملف وجدة بمديرية الوثائق الملكية للوقوف على هذه الحقيقة. وهذا ما دفع المخزن المركزي إلى اتخاذ عدة تدابير للحد من آفة التهريب عبر الحدود البرية بشكل خاص.

2 — إحداث ديوانة مغربية بمليلية :

أحدث المخزن مركزا لاستخلاص رسوم التعشير بمدينة مليلية سنة 1866⁽⁴⁵⁾، وكانت هذه المدينة المحتلة قد صارت قبل ذلك بقليل منطقة حرة (1863)⁽⁴⁶⁾، مما أهلها لتصبح مركز إشعاع تجاري واسع، بلغ مداه إلى جنوب شرق المغرب، خصوصا فيما يتعلق بترويج السلع الأوربية. ولعل إحداث ديوانة مغربية بمليلية المحتلة من شأنه أن يخفف العزلة على شمال شرق المغرب، ويسهّل مأمورية تجار مدينة وجدة قصد الحصول على المواد الأوربية. وبدون شك فإن إحداث هذه الديوانة هو تطبيق لمقتضيات اتفاق 1856 الموقع بين المغرب وبريطانيا العظمى، وكان من بين أهدافه محاربة التهريب، وفي الوقت ذاته يستمد القرار المخزني منطقته من اتفاق مماثل تم توقيعه مع الحكومة الإسبانية يوم 20 نونبر 1861 عقب حرب تطوان⁽⁴⁷⁾. وقد وافقت إسبانيا على إحداث ديوانة مغربية

(44) من عبد السلام الأمrani إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 16 ربيع الأول 1318 / 14 يوليوز 1900، م.و.م، الرباط.

(45) التوزاني نعيمة هراج، الأماناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1979، ص 75 هامش رقم 1.

(46) Robert Rézette, *Les enclaves espagnoles au Maroc*, Nouvelles Editions Latines, Paris, 1976, (46) p. 43.

(47) محمد داود، تاريخ تطوان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1965، المجلد الخامس، ص 166-189.

بمليلية، لأن ذلك يخدم مشروعها الاستعماري، إذ من شأن النفوذ التجاري الإسباني أن يمهد للغزو ويسط سلطنة المستعمر.

وكان الهدف المنشود من إحداث ديوانة مغربية بمليلية هو مواجهة نشاط التهريب المنطلق من غرب الجزائر أو من سواحل الريف، وفي الوقت ذاته تزويد مناطق شرق المغرب بسلع أوربية صارت في حاجة إليها بشكل منتظم، خصوصا وأن هذه المناطق لم تكن تتوفر على مرسى مفتوح للتجارة. ومن الجدير بالذكر أن المخزن لم يكن يخشى فقط انعكاسات ظاهرة التهريب على خزينة الدولة، بل كان يتخوف أيضا من تفكك الروابط التقليدية بين قبائل الأطراف الشرقية والسلطة المركزية⁽⁴⁸⁾، بعد أن مارست السلطات الفرنسية بالجزائر سياسة استمالة القبائل المغربية القريبة من خط الحدود. وتتضح هنا أبعاد هذه السياسة التي سعت من ورائها فرنسا إلى تهية الظروف لاقتطاع أجزاء من التراب المغربي من جهة والتمهيد لغزو شرق المغرب من جهة ثانية انطلاقا من غرب الجزائر، بينما كان المخزن يحاول بشتى الوسائل تمكين الروابط مع قبائل الأطراف الشرقية لتبقى على ولائها للسلطان، وبذلك يحافظ المغرب على وحدة ترابه المهددة من جهة الشرق⁽⁴⁹⁾.

ويتبين من الوثائق المغربية أن الديوانة المغربية بمليلية لقيت استحسانا لدى تجار وجدة، حيث صارت السلع الأوربية توسق إليهم بشكل منتظم، وكانت أسعارها أقل من أسعار السلع الأوربية المتدفقة على المنطقة الشرقية انطلاقا من المراسي والأسواق الجزائرية، فتقوى رواج السلع المجلوبة عن طريق مليلية وامتد إلى غرب الجزائر، نظرا للإعفاءات الجمركية التي كانت تستفيد منها عند الاستيراد بمليلية باعتبارها منطقة حرة. كما أن غلاء سعر العملة الفرنسية مقارنة مع نظيرتها الإسبانية انعكس إيجابا على أسعار السلع المجلوبة عن طريق مليلية⁽⁵⁰⁾. فارتفعت أصوات

(48) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 269-270.

(49) نهج المخزن سياسة التساهل مع قبائل الحدود في ميدان الضرائب بتأجيل دفعها أو إسقاط جزء منها، كما أعفى سكان تلك المناطق من دفع رسوم التعشير على مشترياتهم العادية من أسواق غرب الجزائر. ومن التوجيهات السلطانية التي تتكرر في الرسائل المخزنية عبارة مأثورة مضمونها: «من أراد أن يطاع فليأمر بما يُستطاع».

(50) من عامل وجدة بوبكر الحباسي إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 22 ذي الحجة 1315 / 14 ماي 1898 م. وم.م الرباط، ملف وجدة.

بغرب الجزائر تنادي بإحداث مناطق حرة قرب الحدود مع المغرب لمواجهة نفوذ مليلية التجاري⁽⁵¹⁾، وذهب الأمر بالسلطات الفرنسية إلى التفكير في السماح للمغرب بإحداث ديوانة مغربية بمغنية على غرار الديوانة المغربية بمليلية، وذلك من أجل استخلاص رسوم التعشير على السلع الموجهة إلى المناطق الحدودية المغربية⁽⁵²⁾، غير أن ما كان يهم المخزن بالدرجة الأولى هو إيفاد أمناء لأسواق غرب الجزائر بهدف استخلاص رسوم التعشير على المواشي المهربة، فمانعت السلطات الفرنسية بضغط من اللوبي الاستعماري بوهران⁽⁵³⁾.

وانتهى المطاف بالسلطات الفرنسية إلى إحداث منطقة حرة بغرب الجزائر بموجب مرسوم 17 دجنبر 1896، حيث أُعفيت السلع الموجهة إلى شرق المغرب من الرسوم الجمركية⁽⁵⁴⁾. وكان المخزن المركزي قد أشعر بالأمر قبل وقوعه⁽⁵⁵⁾، فأبدى انزعاجا كبيرا من آثار هذا الإجراء المتخذ من جانب واحد، إذ أن تطبيق أي إجراء بالحدود يستلزم المفاوضة المسبقة بين المغرب وفرنسا. وردّا على سياسة الأمر الواقع باتدر المخزن إلى تنصيب أمين خارج أسوار مدينة وجدة مختص في استخلاص رسوم التعشير من أرباب السلعة «الشرقية»⁽⁵⁶⁾.

وترتبت عن تطبيق مرسوم 17-12-1896 مشاكل لا حصر لها، جلّها مرتبط بتقوي ظاهرة التهريب بين المغرب والجزائر، وانعكاساتها على مداخل الديوانة المغربية بمليلية، حيث صار مهربو السلع الأوربية من غرب الجزائر يدخلونها إلى أسواق وجدة بعد أن يعهدوا بها إلى قوافل قادمة من مليلية، باعتبارها سلعا قد استُخلصت أعشارها. فحاول أمناء مليلية إصدار «بطائق» تثبت تعشير السلع القادمة عن طريق مليلية ودفعها لأرباب القوافل، إلا أن هؤلاء كانوا يبيعون

(51) Mhammed Ben Rahhal, «Mémoire...», op. cit, p. 495

(52) Ben Rahhal, op. cit, p. 501.

La Martinière (H.M.P.de) et Lacroix (N), Documents pour servir à l'étude du Nord - Ouest Africain, Publication du Gouvernement Général de L'Algérie, Lille 1894, T. 1, p. 86 note 1.

(53) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 300.

(54) Ed Déchaud, op. cit, pp. 21-24

(55) من عامل وجدة إدريس بن يعيش إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى بتاريخ 19 شعبان 1313 / 4 فبراير 1896، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(56) المصدر السابق (جواب المخزن المركزي مثبت على ظهر رسالة عامل وجدة).

السلع أثناء الطريق ويدعون أنها تُهبت منهم، فيضطر المخزن إلى تعويض أصحابها، خصوصا عندما يكون هؤلاء من ذوي الحمایات الأجنبية أو من جنسية جزائرية؛ فأمر السلطان أمناء ديوانة مليلية بالعدول عن منح «بطائق» للسلع المعشرة بمليلية والموجهة إلى وجدة⁽⁵⁷⁾، مما ساعد على التهريب من جديد. إلا أن المخزن كان قد اتخذ تدابير أخرى من شأنها الحد من آفة التهريب بشمال شرق البلاد.

3 - وسائل زجر التهريب :

لم يتوان المخزن في إنزال أشد العقوبات بالمهربين، وخصوصا منهم مهربو الماشية والأسلحة. فكانت الأوامر السلطانية تحت قواد القبائل بالريف وبالمناطق الحدودية على ترصد المهربين وحراسة المسالك الموصلة إلى أسواق غرب الجزائر، كما استنفر المخزن القبائل القريبة من خط الحدود بهدف الحراسة وترصد المهربين⁽⁵⁸⁾. ومن الإجراءات الزجرية المطبقة حجز المنتجات المهربة وحبس المهربين؛ ولتشجيع محاربة التهريب سن المخزن تشريعا يقضي بمنح رُبع ما يحاز من المهربين لمن ظفر بهم⁽⁵⁹⁾، فكان ذلك حافزا قويا لبعض رجال السلطة لمزيد من الحزم واليقظة. إلا أن هذا الموقف الصارم من جانب المخزن في محاربة التهريب لم يحقق مبتغاه، حيث كانت السلطات الفرنسية تتدخل بدعوى حماية مواطنيها أو المغاربة المحمين، وأن ما كان يقوم به أولئك لا يعدّ تهريبا، بل هو نشاط تجاري مشروع⁽⁶⁰⁾. وفي كثير من الأحيان توترت العلاقة بين المخزن والسلطات الفرنسية بالجزائر بسبب هذا المشكل، وقد بلغ الأمر في بعض الأحيان إلى حد المقاطعة التجارية عبر البر

(57) رسالة من أمين وجدة إلى أحمد بن موسى مرفقة بجواب المخزن المركزي، بتاريخ 13 جمادى الثانية 1312 / 12 دجنبر 1894، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(58) من السلطان عبد العزيز إلى القائد بوبكر الورياغلي بتاريخ 16 ذي القعدة 1317 / 18 مارس 1900، م.و.م، الرباط، أصلها محفوظ بخزانة تطوان تحت رقم مح 66/21.

من السلطان عبد العزيز إلى القائد محمد بن مرزوق الفعيجي بتاريخ 21 ذي القعدة 1317 / 23 مارس 1900، م.و.م، الرباط، ملف فكيك.

(59) رسالة حسنية إلى عبد السلام أبريط الجامعي بتاريخ 15 جمادى الثانية 1309 / 16 يناير 1892، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(60) رسالة من عامل وجدة إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 20 شعبان 1297 / 28 يوليوز 1880، الخزانة الحسنية، محفظة رقم 13.

بين الطرفين⁽⁶¹⁾. وفي غالب الأحيان كان المخزن يتراجع عن صرامته ويضطر إلى دفع تعويضات لمن ادّعى أنه تضرر من الحجز أو السجن. وقد أدت الإغراءات المالية التي كان يحققها التهريب إلى تواطؤ بعض رجال السلطة مع المهربين، ووقع التنديد بهم من طرف المخزن⁽⁶²⁾، الذي حاول إقامة العسس على أهم المسالك المؤدية إلى الأسواق القريبة من الحدود انطلاقاً من نواحي مكناس ووصولاً إلى أسواق منطقة الظهرا⁽⁶³⁾ (جنوب عين بني مطهر)، وهي موطن قبائل بني كَيل التي اشتهرت بتربية المواشي⁽⁶⁴⁾.

وبعد اقتناء بعض المراكب البحرية في نهاية القرن التاسع عشر، بادر المخزن إلى تسخيرها في كثير من الأحيان «لِعَسَةِ البحر ورداكوشطا... تطوف في الساحل بين طنجة ومليلية»، لما كان يحدث به من تهريب وقرصنة أدت في بعض الأحيان إلى توتر مع بعض البلدان الأوربية. وقد حاول المخزن إحداث تنظيم لضبط تنقل قوارب أهل الريف بين موطنهم ومرسى تطوان وطنجة، حرصاً منه على محاربة التهريب، وعلماً منه بأن «أصل كل علة من الكُنْطَرِئْنَضُ»⁽⁶⁵⁾، فألزم أرباب القوارب من المغاربة بالحصول على «تسريح» من عمالهم بالريف، يتضمن بياناً لنوع الحمولة ومصدرها ووجهتها وتاريخ سفرها، وفي الإياب ألزموا بالحصول على «تسريح» مماثل من عامل تطوان أو طنجة، وتوعد المخزن كل من خالف هذا «الضابط» بأشد العقوبات، إلا أن واقع الحال كشف أن هذه الإجراءات ظلت

Mougin (Cap), «La crise commerciale des marchés franco - marocains», *Bull du Comité* (61) de l'Afrique française, 1905, pp. 198-202.

من الوزير المفوض الفرنسي سان — روني طياندي إلى محمد الطريس بتاريخ 27 يوليوز 1906، مركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانط، رقم 371 C.

(62) من عبد السلام الأمrani إلى السلطان عبد العزيز بتاريخ 16 ربيع الأول 1318 / 17 يوليوز 1900، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(63) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 299.

(64) أحمد مزبان، المجتمع والسلطة الخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر (1845-1912). أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في التاريخ غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989، الجزء الأول، ص 90-96.

(65) من السلطان عبد العزيز إلى النائب محمد الطريس بتاريخ 18 ربيع الثاني 1313 / 8 أكتوبر 1895 م.و.م أصلها محفوظ بخزانة تطوان تحت رقم مح 65/14.

حبرا على ورق. خصوصا وأن ممثلي الدول الأجنبية بطنجة قد رفضوا تطبيقها واعتبروها عرقلة في وجه حرية الملاحة التجارية بالبحر الأبيض المتوسط⁽⁶⁶⁾.

وفي إطار محاربة التهريب بمناطق الحدود، حاول المخزن تكثيف حضوره بشمال شرق البلاد، حيث تعزز الحضور المخزني بمدينة وجدة وبقصة العيون وبقصة تاويرت، وكلها محطات رئيسية للمسالك المؤدية إلى أسواق غرب الجزائر. كما أحدث قصبة عند مصب وادي عجرود سنة 1884⁽⁶⁷⁾ (قصبة السعيدية)، ومن بين الأسباب التي كانت وراء تشييدها الحرص على محاربة تهريب الماشية والحبوب، وحاول في بداية القرن العشرين إحداث مرسى قبالة القصبة المذكورة، حيث «... تقدّمت المذاكرة به مع سفير الألمان طاطنباخ لما كان بالحضرة الشريفة في شأن فتح مرسى سعيدة عجرود واستخدامها، وجلب بعض المهندسين من ألمانيا لاختبارها وجعل بلان إصلاحها...»⁽⁶⁸⁾، إلا أن هذا المشروع لم يُكتب له أن يرى النور. ورغم انعدام التجهيزات الضرورية لرسو المراكب قرب هذه القصبة، فقد استعملت لإمداد الجيوش المخزنية أثناء ثورة الروكي بالمؤونة والمال والسلاح المنقول إليها بحرا، وفي حالة واحدة استعمل هذا المنفذ البحري الغير المجهز لإفراغ الحبوب قصد توزيعها على سكان مدينة وجدة⁽⁶⁹⁾. وسعيا وراء محاربة التهريب استحدث المخزن سنة 1906 بقصة السعيدية ديوانة لتعشير السلع، تمشيا مع البند الرابع من اتفاق 20 أبريل 1902⁽⁷⁰⁾. وأخيرا شيد المخزن قصبة أخرى في نهاية القرن التاسع عشر (1892) بعين بني مطهر جنوب مدينة وجدة⁽⁷¹⁾، بهدف حراسة المسالك المؤدية إلى أسواق غرب الجزائر.

(66) المصدر السابق.

(67) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 191-195، ص 298-299.

(68) من محمد بن العربي الطريس إلى عبد الكريم بن سليمان بتاريخ 8 رجب 1324 / 28 يونيو 1906، مكاتب المندوبية السعيدة بطنجة، ك 2720، خ.ع، الرباط، ص 172.

(69) من قائد قصبة عجرود إلى أحمد بن موسى بتاريخ 3 صفر 1315 / 4 يوليو 1897، م.و.م، ملف وجدة.

(70) عكاشة برحاب، الدولة المغربية ومشكلة الأطراف في مطلع القرن العشرين، نموذج عمالة وجدة من سنة 1900 إلى سنة 1912، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة غير منشورة، كلية الآداب، الرباط، 1997، الجزء الثاني، ص 228-229.

(71) Galinier (C), «Les Béni Mathar de Ras al Aïn», Bull de la Société de géographie et d'archéologie d'Oran, 1917, p. 137.

كما حاول المخزن إحداث أسواق مغربية قربية من خط الحدود واستنفار القبائل للتردد عليها. فأحدث على سبيل المثال سوقا غير بعيد عن قصبة السعيدية (سوق النخلة) وفي موقع مواجه لسوق الحيمر الجزائري، حيث كان يفصل بينهما واد كيس⁽⁷²⁾، كما استحدث سوقا خارج مدينة وجدة وأخرى بعين بني مطهر طغت فيها تجارة المواشي⁽⁷³⁾.

وكان المخزن مقتنعا بأن «الكنطربنض» هو أصل التوتر مع الدول الأجنبية، وتأكد له ذلك في مطلع القرن العشرين (1901) بعد محاولة فاشلة لتهريب الحبوب من مرسى «صاي» (Port-Say / مرسى العربي بلمهيدي حاليا) شرق عجرود إلى قبيلة كبدانة عند مصب وادي ملوية، فأدى الحادث إلى تعرض المخزن لضغوط فرنسية وتقديم تنازلات مهينة، حيث اشترطت الحكومة الفرنسية أن يسجن قائد قبيلة كبدانة بطنجة، باعتباره مسؤولا عما حدث بمنطقة خاضعة لسلطته، ولا يمكن الإفراج عنه إلا بإذن من فرنسا، فضلا عن تعويض مالي باهض قُدِّر بمائة ألف فرنك فرنسي⁽⁷⁴⁾. وقد كشفت الوقائع أن القائد المذكور كان يقوم بمهمته طبقا للأوامر المخزنية الداعية إلى محاربة التهريب⁽⁷⁵⁾. ومن شأن هذه الواقعة أن تشجع على التهريب، وكانت عنصرا مقنعا لقبول المطالب الفرنسية الملحة الرامية إلى تحرير التجارة بين المغرب والجزائر، وهو ما تحقق في اتفاقيات الحدود سنة 1902.

كان من المؤمل أن يؤدي التوقيع على اتفاقيات الحدود إلى وضع حد لظاهرة التهريب عبر البر، حيث كان هدف تلك الاتفاقيات هو تحرير التجارة بين المغرب

(72) من قائد قصبة السعيدية أحمد بن كروم الجبوري إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى بتاريخ 26 شوال 1316 / 9 مارس 1899، م.و.م، الرباط، ملف وجدة.

(73) عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 298.

(74) من ريفوال، الوزير المفوض الفرنسي بطنجة إلى وزير خارجية المغرب عبد الكريم بن سليمان بتاريخ 26 ماي 1901، م.و.م، الرباط، انظر أيضا :

عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي، م.س، ص 323-324.

(75) من كبراء محلة الريف إلى الطريس بتاريخ 20 صفر 1319 / 8 يونيو 1901، م.و.م، الرباط. من السلطان عبد العزيز إلى الطريس بتاريخ 17 ربيع الأول 1319 / 4 يوليوز 1901، م.و.م، الرباط.

والجزائر المحتلة، بعد أن ظل المخزن يعارض ذلك منذ ما يزيد من نصف قرن. إلا أن تطبيقها كلفة لم يكن ممكنا بسبب اندلاع ثورة الروكي واستقراره بشمال شرق المغرب⁽⁷⁶⁾؛ بل كانت هذه الاضطرابات الطارئة بمناطق الحدود مناسبة لاستفحال ظاهرة التهريب.

أما مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906) المتعلقة بالتهريب، فقد اتجهت بالخصوص إلى زجر التهريب المرتبط بالبحر، ولم يحظ التهريب عبر الحدود البرية باهتمام كبير⁽⁷⁷⁾، ويفسر ذلك بتوجهات فرنسا وإسبانيا المكلفتين بتطبيق ميثاق الجزيرة الخضراء.

وبعد احتلال شمال شرق المغرب من طرف القوات الفرنسية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، صار وادي ملوية يمثل حداً بين منطقة النفوذ الإسبانية ومنطقة النفوذ الفرنسية، بناء على تطبيق مقررات اتفاق 3 أكتوبر 1904 الموقع بين فرنسا وإسبانيا⁽⁷⁸⁾. ورغم أن وادي ملوية لم يكن يمثل حدودا للسيادة الترابية، فإنه صار معبرا للتهريب بين منطقتين تخضعان لسلطتين مختلفتين ومتنافستين، مما ساهم في استفحال ظاهرة التهريب، خصوصا بعد أن ألغت السلطات الفرنسية الإعفاءات الجمركية عن السلع الأوربية المجلوبة إلى شرق المغرب انطلاقا من غرب الجزائر، بينما ظلت مليلية تستفيد من وضعها السابق باعتبارها منطقة حرة. والجديد في الأمر أن السلطات الفرنسية بشمال شرق المغرب صارت بدورها معنية بأمر التهريب بعدما كانت تبدي تساهلا كبيرا إزاء الظاهرة. وقد اتخذ الجنرال ليوطي عدة تدابير للحد من تسرب السلع المهربة من مليلية نحو وجدة وناحيتها، سواء بإقامة حراسة على طول وادي ملوية أو محاولة فرض رسوم على السلع الواردة من مليلية عند إدخالها إلى أسواق وجدة وناحيتها

(76) عكاشة برحاب، الدولة المغربية، ومشكلة الأطراف، م.س، ص 50-53.

(77) «ميثاق الجزيرة الخضراء»، مجلة تاريخ المغرب، العدد الثاني، أبريل 1982. انظر بالخصوص الباب الخامس : النظام المتعلق بجمارك الإيالة الشريفة والزجر عن ارتكاب الغش والتهريب، ص 140-144.

(78) Mohammed Omar El Hajoui, *Histoire diplomatique du Maroc (1900-1912)*, Librairie Orientale et Américaine, G - P Maisonneuve, Paris 1937, pp. 211-216.

(تاوريرت وقصبة العيون...) (79). ورغم كل ذلك فقد ظلت ظاهرة التهريب نشيطة بين المنطقتين الإسبانية والفرنسية طيلة فترة الحماية، فتجذرت بذلك الظاهرة في شمال شرق المغرب، وظل الحال كذلك بعد حصول المغرب على الاستقلال بسبب استمرار الاحتلال بمليلية وسبتة.

خاتمة :

يتضح من تتبّع تاريخ ظاهرة التهريب بشمال شرق المغرب أن هناك ثلاثة أطراف كان يعنينا أمر التهريب عبر الحدود البرية كل حسب مصلحته. فكان المخزن — وهو المتضرر والطرف الأول فيه — يحاول بكل الوسائل المتاحة محاربة الظاهرة، إلا أن مناورات الدولتين المتربّصتين به (فرنسا وإسبانيا) قد أفشلت كل مساعيه، فضلا عن سوء التدبير وعدم إدراك أهمية العوامل المتحركة في المبادلات بين الدول، فقد كان قرار الدعوة إلى مقاطعة المعاملات التجارية البرية مع السلطات الفرنسية عقب احتلال الجزائر غير منسجم مع وضع شمال شرق المغرب، نظرا لبعدها هذا الأخير عن مراكز التموين بالسلع الأوربية المراقبة من طرف الدولة. وأمام الأمر الواقع اضطر المخزن إلى العدول عن قرار المقاطعة، إلا أنه لم يعترف بحرية التجارة ومرور الأشخاص عبر الحدود البرية بشكل رسمي إلا بعد توقيع اتفاقيات الحدود في مطلع القرن العشرين، وقد وضعت هذه الاتفاقيات إطارا قانونيا ينظم المبادلات بين المغرب والجزائر المحتلة.

أما السلطات الفرنسية بالجزائر — وهي الطرف الثاني — فقد حاربت التهريب الذي كان يضرّ بمصالحها، خصوصا السلع الأوربية المجلوبة من مليلية، بينما شجعت التهريب الذي يخدم أهدافها جلبا ووسقا (جلب المواشي إلى الجزائر ووسق السلع الفرنسية إلى شرق المغرب)، وعموما فإن السلطات الفرنسية ما فتئت تعمل على تقوية الروابط بين غرب الجزائر وشرق المغرب على المستوى التجاري تمهيدا لخطّة مدروسة بهدف احتلاله في فترة لاحقة، وهو ما تحقق لها في العقد الأول من القرن العشرين. وترتب عن ذلك إخضاع شرق المغرب إلى تبعية اقتصادية حقيقية لغرب الجزائر.

(79) عكاشة برحاب، الدولة المغربية ومشكلة الأطراف، م.س، ص 237-243.

أما إسبانيا — الطرف الثالث المعني بأمر التهريب — فقد كانت هي المستفيدة بحكم الوضع الممنوح لمليلية المحتلة، والذي لم يتغير بعد بسط سلطتها على المناطق الخاضعة لنفوذها حسب اتفاق 1904. ورغم قبولها إقامة ديوانة مغربية داخل مليلية فإنها كانت هي أيضا تشجع التهريب بشتى الوسائل، وكثيرا ما تدخلت لفرض إرادتها على أمناء التعشير المغاربة، وأكبر دليل على ذلك تظلم أولئك الأمناء من سيرة حاكم مليلية معهم، ونثبت فيما يلي نموذجا منه موجها إلى الطريس بطنجة :

«... وبعد فإن حاكم مليلية منَعنا من تعشير ما يخرجُه أهل الريف المتعاطين للتجارة بأسواق البادية من الكتّان على أجسادهم في صورة أنه من جملة ملبوسهم، تحيلاً منهم على الفرار من تعشيرِه، حتى صاروا يتخذون العمائم الجدد لهم ولأصاغر ولدانهم، يخرجون منها في اليوم العدد الكثير، وساعدناهم، وتعيّن علينا إعلامك لتشير بما يكون عليه عملنا فيه لثلا يتسع الضرر»⁽⁸⁰⁾.

يؤكد هذا التظلم تدخل السلطات الإسبانية في أمور الديوانة المغربية بمليلية المحتلة، ويكشف عن بعض المظاهر المتفشية بهدف التحايل على أمناء التعشير فيما يخص المنسوجات، وما زالت هذه المظاهر تمارس من طرف النساء اللواتي يشتغلن بتهريب الأثواب والملبوسات إلى يومنا هذا، أي في نهاية القرن العشرين وهي مظاهر يمكن معابنتها بنقط العبور قرب مليلية وسبتة.

وقد تفاحش تدخل الحكومة الإسبانية في أمر ديوانة مليلية أثناء ثورة الروكي واستقراره بسلوان القريب من الثغر المحتل، فكانت تلك الفترة مناسبة لتدفق كبير للسلع والأسلحة على شرق المغرب.

وما يمكن استخلاصه في النهاية من هذه المقاربة الأولية لظاهرة التهريب، هو أن الظاهرة لها جذور ضاربة في عمق تاريخ المغرب على الواجهات البحرية، إلا

(80) من أميني التعشير بمليلية إلى محمد الطريس بتاريخ 3 ربيع الأول 1320 / 10 يونيو 1902، م.و.م، الرباط.

أنها حديثة العهد عبر الحدود البرية، حيث لم تبرز بشكل لافت للنظر إلا في منتصف القرن التاسع عشر عقب احتلال الجزائر، ثم ترسّخت خلال النصف الثاني منه، بعد أن احتدّت المنافسة الاستعمارية بين فرنسا وإسبانيا على شمال شرق المغرب، واستمر الأمر على حاله أثناء فترة الحماية. ولذلك يمكن القول إن ما يعرفه المغرب اليوم من تهريب هو نتاج موروّث متجدّد مرتبط بالاحتلال والتسلط، الذي لم تتخلص منه البلاد رغم حصولها على الاستقلال.

